جمعية تونسيات
تقرير ندوة

"أهمية مساهمة المرأة في الوسط الريفي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"
21أكتوبر 2016

تزمنا مع اليوم العالمي للمرأة في الوسط الريفي نظمت جمعية تونسيات بالشراكة مع جمعية إرادة ندوة وطنية بعنوان **"أهمية مساهمة المرأة في الوسط الريفي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"** وذلك يوم الجمعة 21 أكتوبر 2016 بنزل تونيزيا بلاص بالعاصمة وقد حضر الندوة عدد هام من النساء الممثلات لعدد من الجمعيات التي تعنى بشأن المرأة في الوسط الريفي. أثث هذه الندوة كل من السادة والسيدات "بلعيد أولاد عبد الله" الدكتور في علم الإجتماع وخبير في مجال الاقتصاد الاجتماعي والسيدة" فائزة القلال" ممثلة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل بخطة مديرة عامة للنهوض بالتشغيل والمهندسة "ليلى المحيمدي" مهندسة فلاحية ورئيسة جمعية إرادة والسيدة" لمياء بن عياد" خبيرة في الذكاء الإقتصادي الإجتماعي و السيد لطفي العيادي الممثل عن وزارة المرأة والطفولة والأسرة.

افتتحت الندوة الدكتورة "هند البوزيري" بكلمة ترحيبية وقدمت ملخصا عن نشاطات جمعية تونسيات في هذا المجال وأهمية العمل الميداني للمجامع المهنية وعرضت احصائيات عن المرأة في الوسط الريفي ونسبة مساهمتها في حقل الإنتاج الوطني في القطاع الفلاحي والحرفي ورأت أنه أصبح من الضروري ايجاد آليات قانونية لحماية المرأة اجتماعيا و تثمين مشاركتها عبر منظومة اقتصادية ناجعة تساعد المرأة الريفية على تجنب كل أشكال الاستغلال لمجهودها ماديا واجتماعيا ولذلك اختير موضوع الندوة" الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" باعتباره آلية تمكن المرأة من تحقيق طموحها، كما عرضت احصائية مقارنة لذات التجربة بفرنسا بعد نجاحها حيث تم تقنينها في سنة 2016 وأدمجت 12,7 من القطاع الخاص في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

في المداخلة الأولى للدكتور بلعيد أولاد عبد الله الذي حددّ مفاهيم دقيقة لعدة مصطلحات تهم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني رأى أن هناك خلط في المفاهيم بين ماهو اقتصاد اجتماعي واقتصاد يقوم على الشراكة بين المؤسسة والدولة كما عرّف بهذه المنظومة الإقتصادية التي تقوم على أأنسة الاقتصاد ودمقرطته إذ أنها قطاع قائم بذاته يعمل ضمن مبادئه الخاصة التشاركية (خدمة المجموعة وعدم قابلية المدخرات للتقسيم) دون البحث عن ربح وحدد دورها حيث أنها توفر الرفاه الاجتماعي وتعمل على خدمة المصلحة العامة. وأوضح الدكتور أولاد عبد الله أن هذه المنظومة الاقتصادية لا تنجح إلا إذا عرفت بدقة واقع المجتمع اجتماعيا وثقافيا حتى يتسنى إدخال المشاريع المناسبة في ذات الواقع باشراك المجتمع المدني في التصور والتنفيذ ومتابعة المشاريع المزمع احداثها وهذه الآلية تعزز دور المرأة في انجاح المسار وتلعب دورا فعالا في وقايتها ورعايتها ودمجها.

ومن جهة أخرى قّدم الأستاذ المحاضر الفرق بين التعاونيات والشركات التعاونية ومجامع التنمية وحدّد دور كل مؤسسة في التنمية لخدمة المواطن و الصالح العام والانخراط في مسار اقتصادي ناجح يضمن التمكين الاقتصادي ويحسن الدخل الفردي والمجموعات من خلال تجميع القدرات وتثمينها.

في المداخلة الثانية للأستاذة فائزة القلال- المديرة العامة للنهوض بالتشغيل لوزارة التكوين والتشغيل -والتي اختارت لها عنوان "المؤسسة التضامنية نمط جديد للمبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" وصنفته بعبارة طريق ثالث للتشغيل مركزة على استخراجات تمت من ندوات سابقة شاركت فيها وزارة التشغيل (الندوة الوطنية الثلاثية حول الاقتصاد الاجتماعي التضامني المنعقدة في 19 ماي 2015 و الحوار الوطني للتشغيل مارس 2016)وعلى اعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 (العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة).

رأت الأستاذة فائزة القلال أن إنجاح هذا المنوال التنموي الجديد وجعله قوي ومستدام يتطلب اتفاق بين الحكومة والشركاء الإجتماعيين تدعمه القطاعات التالية وهي القطاع العام والخاص والإجتماعي التضامني باعتباره قطاع ثالث ليكون رافدا للتنمية والتشغيل وليحقق الإدماج الإجتماعي ويحد من البطالة في صفوف الشباب والمرأة خاصة في الوسط الريفي ويخفض من اختلال التوازن الجهوي . وأضافت المحاضرة أن نجاح هذا المسار يقوم على الانخراط الطوعي الحر والمستقل و"الإشتراك" بتفاهم وتضامن في الأهداف والمصلحة ومبادئ التسيير بطريقة ديمقراطية وهذا ما نصت عليه منظمة العمل الدولية...

وأضافت الأستاذة أن الندوة الوطنية الثلاثية قدمت مجموعة توصيات مبوبة لفهم ما اعتبرته طريق ثالث للتشغيل وتيسير العمل بهذا المنوال الجديد منها التشريعية الترتيبية وطريقة التمويلات مع ضرورة التوعية والإعلام وفتح باب المجال الثقافي ،ولتحقيق هذه الخطوات لابد من العمل على الجانب التكويني والمرافقة لغاية نجاح المشروع وأكدت على أن المجال قد تُرك مفتوح في تبويب التوصيات وإجراءات أخرى حسب الضرورة والحاجة.

وفي ذات السياق حددت المتدخلة خصائص هذا البرنامج ولضمان النجاح لابد من تحديد عدد الشركاء والذي لا يقل عن ثلاث حيث يكونون شركاء وأجراء في ذات الوقت متفقين على إعادة استثمار جزء من المرابيح وتشمل هذه الشراكات القطاعية الإنتاجية جميع الخدمات والمهن بفكر تشاركي تضامني يشع على البعد المحلي.

ويهدف هذا التوجه الاقتصادي الاجتماعي التضامني الى تكثيف مواطن الشغل لفائدة أصحاب الشهائد العليا حسب توجه الوزارة لإحداث جيل جديد من المؤسسات الصغرى ذات قدرة تنافسية قادرة على التصرف والتسويق وتدعيم الأنشطة الاقتصادية في الجهات النائية والمعزولة بهدف تحسين ظروف العيش للمتساكنين وينخرط على هذا الأساس كل طالبي الشغل بمختلف المستويات التعليمية اذ أن هذا المسار يدعم قيم التضامن وثقافة العمل الجماعي.

أكدت الأستاذة فائزة القلال أن هذا العمل السابق والمكثف أنجز عدة خطوات من أهمها إعداد وثيقة مرجعية تعرف بالبرنامج وتحدد منهجية التنفيذ كما أعدت الوزارة دليل مرافقة لباعثي المؤسسات التضامنية وتمكنت من إمضاء اتفاقيات شراكة مع البنك التونسي للتضامن لتحديد طرق التمويل التي هي على طاولة النقاش في الوقت الراهن كما أمضت اتفاقية شراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة بهدف احداث مؤسسات تضامنية في مجال الطفولة تحقق منها 2 إلى حد الآن على ارض الواقع ودخلت طور الإنتاج. كما تعمل الوزارة حاليا على اعداد مشروع النظام الأساسي الخاص بهذا الصنف الجديد من المؤسسات.

وفي المداخلة الثالثة قدمت السيدة ليلى المحيمدي مهندسة فلاحية تجربة مقارنة بين مشروع أمل للتنمية الاجتماعية والتجربة اليونانية المتعلقة بالمرأة في الوسط الريفي .وقد أوضحت السيدة ليلى خط عمل جمعية أمل للتنمية الاجتماعية كتجربة ميدانية حيث أنه مشروع يشمل في تطبيقاته 24عمادة من المعتمديات ذات الأولية من كل ولاية وقد تم اعداد مخطط تنموي محلي يعتمد على مقاربة تشاركية مع المرأة حيث تقدم هذه الأخيرة تصورها للمشاريع بمساعدة وزارة الفلاحة وبالتنسيق مع مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وباعتمادات واتفاقية مع جمهورية تركيا لحد إتمام المشروع.

وقد قدمت السيدة المحيمدي عينة من ولاية منوبة حيث تم إحداث 25 مشروع لتربية الدواجن في شكل مجمع تربية دواجن في برج العامري و آخر لتربية النحل بمنطقة العروسية إضافة الى تقطير الأعشاب الطبية وبالتالي تكوين شركات تعاونية للاختصاصات الثلاث المذكورة سابقا ، كما أن المحاضرة تحدثت عن وجود بعض العوائق القانونية خاصة ملكية الأرض وهذا ما تسعى الدولة لتجاوزه مستقبلا وهو الآن بصدد الدرس.

وفي تجربة مقارنة عرضت السيدة ليلى التجربة اليونانية التعاضدية لمدينة "فولوس"والتي يتشابه مناخها مع تونس إذ تملك اليونان تجربة تعاضدية رائدة منذ 1944 حيث أن لها 100 ألف تعاضدية. كما عرضت دور الوزارات مع التعاضديات إذ أن لكل وزارة دور واضح في العمل مع التعاضدية وذلك بتوفير دورات تكوينية تكميلية لمعاضدة مجهود عمل المرأة في الوسط الريفي.اعتبرت السيدة ليلى أن التجربة اليونانية رائدة خاصة أنها عاينت الوضع هناك لمدة شهر واطلعت على عمل وخصوصية التعاضديات باليونان كما بينت دور رئيس البلدية والذي وصفته بالإيجابي في التسويق وذلك بفرض شراء منتوجات المرأة الريفية لأصحاب النزل والمقاهي بنسبة 25 بالمائة كما أن للمرأة الريفية فضاء قار في المساحات الكبرى ومشاركة إجبارية في كل المعارض والتظاهرات إضافة إلى آليات التسويق عبر الانترنت وحملات الإشهار التي توفرها السلطة للبيع التضامني لمنتوج المرأة في الوسط الريفي. كما أكدت على ضرورة جرأة أصحاب القرار لتسويق منتوج المرأة الريفية وذلك بأخذ قرارات حاسمة وجريئة كما استعرضت السيدة المحيمدي دور التعاضديات في اليونان في العمل الثقافي والإحاطة بالمرأة إجتماعيا وصحيا ورأت أن محاكاة مثل هذه التجربة يفيد المرأة في الوسط الريفي.

في المداخلة الأخيرة للسيدة لمياء بن عياد (خبيرة في الذكاء الإقتصادي والإجتماعي) والتي اخذت نموذج لمداخلتها المجمع المهني للمرأة الريفية بتستور.ورأت الأستاذة لمياء أن الاقتصاد التضامني هو اقتصاد حلول بعد الأزمات المتعاقبة ، حيث أنه بعد الثورة أصبح ضروريا للخروج من مشاكل التنمية وصعوبات التشغيل والفقر وليحقق نجاحا لابد أن تتشارك فيه الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يوفر الحاضنة حيث أن الدولة تعمل على مستوى بعيد المدى وتوفر الأرضية القانونية والتمويل الأولي والتسهيلات اللوجستية ،أما تجمع الأفراد فهو الذي يبنى الفكرة بمؤسسات فاعلة تشارك فيها كل الأفراد شباب ونساء كما رأت أن أصحاب المشاريع الناجحة لابد أن يتدخلوا كقدوة وتأطير وكذلك كراعي أو كمجال تسويقي للمنتوجات.

أكدت السيدة لمياء أن هناك عدة سفارات و منظمات دولية تدخلت بعد الثورة بالتمويلات وبعث عدة مجامع مهنية للمرأة لكنها مشتتة ورأت أنه لابد من مأسسة هذه المجامع حتى لا تضيع هذه الأموال في التجارب وعدم وجود غطاء قانوني للحماية. ورأت أن هذه المشاريع التي تقوم على الفرد الإنسان والذي يعيش في توتر وتربى على عقلية التواكل لابد من الإحاطة به و بناء منظومة التنمية البشرية والتي هي جديدة على بلادنا إلا أننا للأسف نراها في حالة فوضى ولابد ان تكون مبنية على سياسة عامة ومهيكلة ومقننة وعلمية.

في مداخلة الممثل عن وزارة المرأة والأسرة والطفولة الأستاذ لطفي العيادي :عّرض تدخل الوزارة مع وكالة النهوض بالمرأة الريفية في عدة مجامع تحصل بعضها على جوائز وأكد أهمية تدخل هيكل حكومي في هذه المجامع حيث أثبتت التجارب نجاحها كما أكد على سعي الوزارة في العمل على إدخال هذه المجامع ضمن هيكلة التغطية الاجتماعية لتحقق العمل اللائق والغطاء الاجتماعي و لايمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمّ إرساء ثوابت تشريعية تعنى بهذا الخيار أي الاقتصاد التضامني الاجتماعي وأكد أن أغلب المجامع تعاني من إشكالية الديمومة نظرا لغياب رؤوس الأموال القارة وكذلك المنظومة القانونية وضمانات قروض البنك التضامني والتي غالبا تتمتع بها النساء صاحبات الشهائد العليا في الوسط الريفي.

عقبت الدكتورة البوزيري على هذه المداخلات وأبرزت أن دور المجتمع المدني يكمن في هيكلة التجارب لتجاوز الصعوبات وإعداد توصيات تنير المشاريع التي تهم التشريعات القانونية.

وفي مداخلة للسيدة لالة الكبيرة بريريش رئيسة مشروع بيت المونة رأت ضرورة الاستئناس بتجارب دول أخرى وليس استنساخها لاعتبار خصوصية كل منطقة وعرجت على اشكالية التسويق وكتم المعلومة من قبل المصالح الحكومية أو ذات الشأن خاصة فيما يخص تقنين بعض المسالك التسويقية أو المعارض الداخلية والخارجية مما من شأنه أن يعطي مساحة للتحرك عندما يكون الحدث مؤطرا.

عرج السيد معز بن رجب صحفي ورئيس جمعية نفزاوة على عجز الحكومات المتعاقبة على ايجاد آليات لحل مشاكل الجمعيات الداخلية ذات الشأن بعمل المرأة في الوسط الريفي كما أوضح أن تمركز النشاطات في العاصمة لا يعطي مجال لمعرفة هذه الجمعيات وأثنى على تجربة جمنة التي يرى فيها أفضل حل للمشاكل المتراكمة خاصة منها التمويلية لعديد الجمعيات.

طلبت السيدة بوراوية العكاري من السادة المحاضرين تحديد المرأة المستهدفة في مشاريع الدولة المحدثة أي المتعلمة أو العاملة حيث أكدت خيبة العديد من النساء في إيجاد آليات تدفعهن للعمل مثل مشروع فرصتي على حد تعبيرها.

عقب الدكتور بلعيد أولاد عبد الله على المداخلات حيث رأى أن هناك ضبابية في فهم عدة مصطلحات ورأى أن منظومة الاقتصاد التضامني الاجتماعي قطاع مهيكل منذ الستينات إضافة إلى القوانين التي تنظم المجامع المهنية منذ 1999والتي تم تنقيح بعضها في 2005 وأضاف أن وزارة الفلاحة عاكفة على دراسة مشروع يعنى بالتسويق مستأنسة بالتجربة الإيطالية وأضاف أن الإشكاليات لا تكمن في آليات التشريع وإيجاد القوانين بقدر ماهي موجودة في مدى سعي كل الأطراف على تطبيقها.

كما ردّت السيدة المحيمدي على تساؤل جدوى الإطلاع على التجارب الأخرى أنها للاستئناس وعدم الوقوع في أخطاء ربما اعترضت من سبقنا، وأكدت أن القانون المنظم للشركات التعاونية مطروح في مجلس نواب الشعب ينتظر المناقشة واستعرضت تجربة جمعية صوت حواء من سيدي بوزيد وأثنت عليها حيث كلّلوا عملهم برفع توصيات مباشرة في ندوة صحفية بحضور بعض نواب مجلس الشعب ومن ضمن هذه التوصيات والتي رأت فيها كسب حقيقي للمرأة الريفية هو تقنين دور الوسيط لضمان حقوق المرأة واحترام كرامتها وتوفير تغطية اجتماعية تكفل حقها.
أما الأستاذة لمياء بن عياد ردت على تجربة جمنة موضحة أن التجربة تستحق التثمين وإيجاد قانون يأطرها إذ أن القوانين وجدت لخدمة الشعوب.

أوضحت الأستاذة القلال أن المشروع الذي قدمته وزارة التشغيل لا يشترط الشهائد العليا على كل الشركاء يكفي واحد فقط وهذا المنحى يجعل صاحب الحرفة شريك وليس عامل إذ دخل الشركاء منظومة الاقتصاد التضامني الاجتماعي وضمن هؤلاء الشركاء تكون المرأة في الوسط الريفي فاعلا حقيقيا بحرفتها وعملها وأكدت أن هناك فعلا بعض العراقيل والصعوبات التي تسعى الوزارة لتجاوزها خاصة أن التجربة مازالت جديدة والتغيير ليس بالأمر الهين في عقلية المواطن التونسي وساندت الأستاذة بن عياد في نقطة تطوير القدرات البشرية عبر تنميتها.

رد ممثل وزارة المرأة على بعض التساؤلات حول دور الوزارة في مناصرة عمل المرأة الريفية وقال أن الوزارة أمضت بروتوكل يهم نقل العملة والعاملات في الوسط الريفي مع أطراف اجتماعية وهم الإتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وذلك في 14 اكتوبر 2016 وتم الاتفاق على صياغة كراس شروط في أجل شهر من تاريخ الإمضاء موضحا أن الوزارة تعمل من أجل المرأة و ليس بها.

لاحظت السيدة حفيظة في تدخلها أن الغطاء القانوني للمواضيع المطروحة متضاربة مثل الحديث عن تجربة جمنة كما أن المتمتعين بالتمويلات جمعيات معينة وأن التوزيع غير عادل ورأت السيدة هند البوزيري أن هناك أحيانا عوائق فكرية وايديولوجية مثل الحديث عن الأوقاف والذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في عدة دول أخرى وممول هام لبعث مشاريع ناجحة. وهنا تدخلت الأستاذة ريم العبيدي موضحة أن حراك المجتمع المدني حول موضوع الإقتصاد الإجتماعي التضامني في المدة الأخيرة يشهد زخما لكن دون تنسيق بين الأطراف المتداخلة و'كل يغني على ليلاه' على حسب تعبيرها ورأت أن هذا الموضوع جديد قديم وهو أقرب لحديث الصالونات حيث غابت المرأة الريفية المعنية بالموضوع مباشرة وعبرت عن خشيتها من أن يتحول الاستغلال الاقتصادي الليبرالي للمرأة إلى شكل آخر بمسمى جديد وهو الاقتصاد الاجتماعي التضامني حيث انه لا يقدم لها حلولا ملموسة ، وحسب رأيها فإن الإطلاع أو الاستئناس بالتجارب الأخرى لا يخدم مصلحة المرأة التونسية بل من الضروري البناء على التجارب التونسية الناجحة وانتاج نمط تونسي صرف يخرج من جراح وآلام التونسيين ليحسن وضعيتهم ويسمو بهم حتى لا تتنتج التجربة شكل جديد من الإستكراش رغم اختلاف المسمى.

في ختام الندوة رفع المشاركون والمشاركات عدة توصيات كانت على النحو التالي:

التوصيات:

- تكوين قاعدة بيانات للمجتمع المدني والتنسيق بين كل الأطراف المتداخلة.
- توصيل المعلومة لكل المعنيين بالشأن.
- الشفافية بين الحرفي والوسيط في التعامل إنتاجا وتسويقا.
- تفعيل دور المؤسسات التي تعنى بالاقتصاد التضامني الاجتماعي وبين السلطات المحلية لسرعة متابعة كل المجريات المحدثة من تشاريع ومعارض...
- انشاء مركز خدمات محلي لتسهيل التعامل بين السلطات والجمعيات حول سبل التمويل ودورات التكوين وإمكانية التسويق (وهنا أوضح الدكتور بلعيد أن مركز إفادة يقوم بذات الدور وهو تابع لرئاسة الحكومة وعن التمويل أوضح أن هناك شروط مفصلة أما بخصوص التمويل العمومي فهو خاضع لكراس شروط.
- الاتصال المباشر بالمرأة في الوسط الريفي ميدانيا وإيصال المعلومة لها عن طريق جمعيات ناشطة.
- التنسيق بين كل الوزارات إذ كان الموضوع يهم نفس الأطراف.
- إعادة إحياء مراكز تكوين الفتاة الريفية تحت إشراف السلطة وليس اللجان المحلية.
- إعادة النظر في شرط وجود أصحاب الشهائد العليا ضمن مؤسسة الاقتصاد التضامني الاجتماعي خاصة أن الحرفيين من متوسطي التعليم.
- إيجاد آليات أخرى للقضاء عن الاقتصاد الموازي لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- وأوصت الأستاذة المحيمدي أنه لابد من إيجاد آلية لإدماج المرأة الريفية ضمن 39 مركز تكوين فلاحي سيقع إلحاقها بوزارة التشغيل.
- ضرورة إعداد دليل موحد للناشطين في مجال الاهتمام بالمرأة في الوسط الريفي يوضح المؤسسات الفاعلة التي تقدم خدمات وامتيازات ويحدد طريقة التعامل وآليات التمويل والتشريعات والأنماط التمويلية ويحتوي على عناوين مراكز التكوين حسب الجهات وأرقام هواتف للخدمات والاستفسار وعناوين الإلكترونية.
- وفي ختام الندوة أكدت الدكتورة البوزيري أن المجتمع المدني لابد أن يكون داعما وميسرا ومتعاضدا مع مجهودات الوزارات والهياكل المختصة وتبسيط البرامج الجديدة للمواطن ذي الشأن وهو بالتالي شريكا في عملية البناء.

إقامة نور سيتي عمارة ب الطابق السادس شقة 1 المركز العمراني الشمالي

tounissiet@yahoo.fr

Association tounissiet

71569584